مجلة ربع سنوية علمية محكمة

باب اللغة العربية وآدابها:

الانتظام النحوي بين القاعدة والشاذ المحفوظ

Grammatical Regularity Between The Rule And The Preserved Irregularity

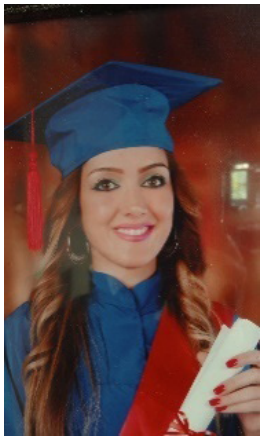

اسم الباحث: هيفاء رؤوف زيدان

Researcher's name: Haifa Raouf Zeidan

طالبة دكتوراه في اللغة العربية من جامعة بيروت العربية

PhD student in Arabic language from Beirut Arab University

Haifa.danaf1@gmail.com

المشرف: د. بشير فرج

تاريخ الاستلام: 2024 /9/20 تاريخ القبول: 2024 /11/20 تاريخ النشر: 2024 /12/25

ملخّص البحث:

يعتبر الباحثون أنّ وضع قواعد اللغة العربيّة كان ضرورةً اقتضاها التاريخ، وأنّ موضوع وجود الظّواهر اللغويّة التي ترتبطُ بالسّياقات الاجتماعيّة والذّاتيّة هو أمر طبيعي انتشر بين النّاس.

تمَّ وضع القواعد في الانتظام النّحوي الّتي يُقاسُ عليها، والتي تؤدّي القصد أو المعنى من الكلام.

وكثرَ الجدل والاختلاف في تفسير بعض الظّواهر في اللغة العربيّة كالشّاذّ المحفوظ، أي ما خرج عن القاعدة.

وفي هذا البحث تناولتُ الكلام عن الانتظام النّحوي بين القاعدة والشّاذ المحفوظ من حيث إنّ النّحو ضرورة اقتضتها اللغة، وحال النّحو بين سماع المنطوق وتدوين القاعدة.

Summary

Researchers consider that establishing the rules of the Arabic language was a historical necessity.

The existence of linguistic phenomena related to social and individual contexts is a natural matter that has spread among people.

The rules were then formulated by language scholars in grammatical framework that serves as a reference and conveys the intent or meaning of speech.

There has been much debate and disagreement in interpreting some phenomena in the Arabic language, such as “the preserved irregular forms ” which refer to what deviates forms, emphasizing that grammar is a necessity dictated by the language , and the relationship between the spoken language and the formulation of rules .

الكلمات المفتاحيّة:

. الانتظام (Regularity): من نظّم، بمعنى رتّبَ أو نسّقَ وفق سياقٍ معيّن، ونظَمَ الشّعر: ألّف كلامًا موزونًا ذا قافية، والأمر: أخضعه لقانون أو لنظامٍ ما.

النّحو(Grammar): لغةً: هو ذو معانٍ كثيرة منها القصد، نحوتُ نحوهُ، مثلًا: سرتُ نحو المسجد. أو المقدار، مثلًا: عندي نحو عشرين درهمًا...

اصطلاحًا: هو علمٌ يُعرفُ به أحوال أواخر الكلام إعرابًا وبناءً.

. الشّاذّ (Out of the norm): ما شذّ أو خرج عن القاعدة،وهو ما يُحفظ ولا يقاسُ عليه.

. بناء المفهوم (concept building): عمليّة الانتقال من التجريدي إلى الملموس، أي إعطاء صفات ملموسة أكثر للمفهوم المركزي. المفاهيم هي مصطلحات تهدف إلى وجود لغة مشتركة بين الباحثين المعنيين بقضيّة ذاتها.

. بناء التراكيب (Building linguistic structures): التركيب هو مجموعة من الكلمات مرتبطة مع بعضها بعضٍ لتكوين جديد مبتكر، والملزم بإعطاء المعنى المقصود.

. قاعدة القياس (Measurement base): أركانها أربعة: الأصل: وهو المقيس عليه، الفرع: وهو المقيس، العلّة: وهي الوصف المشترك بين الأصل والفرع، والحكم: وهو حكم الأصل المراد تعديته إلى الفرع.

. القاعدة النّسقيّة (Systematic rule): بناء نموذج من التفكير يتّسم بالشموليّة، وقادر على دراسة التفاعلات الديناميّة.

الباحثة: هيفاء رؤوف زيدان أستاذة ملاك للُّغة العربيّة وآدابها في ثانويّة العباديّة الرّسميّة، وطالبة دراسات عليا في جامعة بيروت العربيّة (قسم اللغة العربيّة وآدابها) لنيل درجة الدكتوراه، بعنوان: الظّواهر اللغويّة النّحويّة واللسانيّة لدى كلّ من سابير وأحمد المتوكّل من منظور النّحو الوظيفي (دراسة مقارنة)، بإشراف الدكتور: بشير فرج.

تمهيد

قد يبدو هناك مواربةٌ بين الكلامِ عن الانتظام النّحوي والشّاذ، وهذا ما يثير كمًّا هائلًا من التساؤلات، إذ كيف نتكلّم عن انتظامٍ ثمَّ نلجُ بابَ الشّاذ في اللغة، وكيف يكون الانتظامُ ظاهرةً، ومتى يكون الانتظامُ قاعدةً، ومتى يكون الانتظامُ نسقًا في الشّاذ المحفوظ؟

وإذا كان الانتظامُ هو النّسق المرجعيّ الترتيبي لتقعيد اللُّغة وقواعدها، أو النّهج من المناهج النحويّة في المدارس الّتي وضعت نظريّات خاصّة بها، فجعلتها قواعد تنطبق عليها أنماط اللُّغة وأساليبها وفق تقسيمات اختصرتها العربُ الأوائل في قولها: « كلامُ العربِ في ثلاثٍ: «اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ».

وأعطت العربُ لكلِّ لفظٍ مواربٍ تسميةً ملحقةً بهذا التقسيم كالمشبّهات بالأحرف، والمشبّهات بالأسماء، والمشبّهات بالأفعال، وحفظت شاذّها، وجعلت لها انتظامًا خاصًّا، وأدخلته تحت المبنيّات كصهْ، بمعنى استمعْ أو أصغِ (إسم فعل أمر) وهيهات بمعنى بَعُدَ (إسم فعل ماضي)، وكأنَّ: حرف مشبّه بالفعل، والمتشابهات في الأفعال والأسماء كهُبَل وخُلَل وغيرها.

وممَّا لا شكّ فيه أنّ التّوزيع بين القاعدةِ اللُّغويّةِ، والشّاذّ الّذي أُخذَ كما هو، أي أنّه مخالفٌ للقاعدة، فقد أوجدت له العرب مخرجًا تمثّلَ في القول:» الشّاذّ يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه، وفي حفظِ الشواذّ يجد الانتظامُ تبريرًا لتقنين الشاذّ نفسِهِ، فيصبحُ التقسيمُ بين القاعدةِ النّحويّةِ المتمثّلة في المكتوب اللُّغويّ، وبين المسموعِ الّذي قلَّ استعمالُهُ هو الطّريقُ الوحيدُ للفصلِ بين منهجٍ علميٍّ يخضعُ لقاعدةِ الضّبطِ والقياسِ والتّصريفِ، وبين مفرداتٍ تمركزت في الحقولِ اللُّغويّةِ، فلا نحنُ استطعنا إقصاءَها، ولا هي خضعت لقاعدةٍ بعينِها، وقد يكون المنهجُ المتّبَعُ غالبًا وصفيًّا تحليليًّا لعرضِ هذه الظّواهر سواء المتّصلة بالأفعال، أو الظّواهر الصّرفيّة، وخصوصًا تلك المتعلِّقةُ في القراءتين كما هو الحالُ بين أبو عمرو (مدرسة البصرة)، والكسائيُّ (مدرسة الكوفة)، وقد ركّز كلٌّ منهما على بنيةِ الكلمة، وموضوع الصّرف أكثر من عَرضِه للتغيير من آخر الكلمة الّذي هو محور دراسة النّحو، كما يمكن النّظر من زاوية تأثير البيئة والمكان في تجليات قراءة النحويين خصوصًا ظاهرة الإدغام الّتي برزت في لغة تُميم، وانتشرت في ديارها «نجد»

بالتحديد، وتوسّعت مع انتشار القبائل العربيّة لتصبحَ لهجاتها ظاهرةً لغويّةً تُحفظُ ولا يُقاسُ عليها.

أوّلًا: الانتظام النّحوي:

1. انتظام الجملة

2. انتظام التراكيب

3. بناء المفهوم

الانتظامُ: لفظٌ لغويٌّ أصله المجرّد نَظمَ (نظمًا ونظامًا) حبّات اللؤلؤ: جمعها في سلك أو خيط، والشّعر: ألّفَ كلامًا موزونًا ذا قافية (نَظَمَ)، ونظَّمَ تنظيمًا: رتّب، نسّق، والأمر: أخضعه لقانون أو لنظام...(الجديد في قاموس اللغة العربيّة، ط1، ص848) بمعنى رتَّب وفْقَ سياقٍ معيّنٍ، وبما أنّ النّحوَ قد أُخضع إلى النّسقِ الانتظاميّ، فإنَّ هذا التعبير يمنحُنا دلالةً إشاريّة على أنَّ وضع الكلمات لا يتمُّ إلّا وفقَ نظامٍ معلومٍ لمعرفةِ الكلامِ ومقاساتِه ودلالاتِه التعبيريّة.

أوّلًا: الانتظام النّحوي:

إذا كان النّحو هو النّهجُ والسّبيلُ لغةً، فإنّه مصطلحٌ لعلمِ النّحو، أي لعلمِ الإفصاحِ عن اللُّغة وتميُّزات تركيبها وفقَ نظامٍ حدّدتهُ أقوال العرب، وما اتُّفِقَ عليه بالضّرورة من مقاصد الكلام ووضعيّة الكلمة من خلال تعلُّقِها بالاسم والفعل والحرف. ولا يمكن الحديث عن الانتظام النّحوي إلّا وفقَ المقتضيات الآتية:

1. انتظام الجملة:

اختلفَ علماءُ النّحو في الجملة ولكنّهم أجمعوا على قصديّةِ الكلمة، فإذا كانت الكلمة ذات معنى، فإنَّ ما يمكنُ فهمهُ بالقصد يعدُّ جملة، وهذا مخالفٌ للرّأي الّذي قالَ بأنّ الجملةَ مجموعةُ كلماتٍ تؤلّفُ وحدةً مترابطة. فإذا قلنا أنّ فعل الأمر، أو أسماء الأفعال هي جملٌ بحدِّ ذاتِها، نستطيعُ أن نقولَ أنَّ الجملةَ هي «مستندٌ نصيٌّ مفهوم الدّلالة والقصد».

ومن ثَمَّ فإنَّ الانتظام يتعلّقُ بقصديّةِ المفردة بحدِّ ذاتها، فإذا استعملتَ فعل الأمر قُل مثلًا إنّه يدخل في باب الجملة ويأخذُ هذا الانتظام من دلالته على إفهام أنّ الفعل قد أدّى دورًا محدّدًا من حيثُ اللُّغة؛ أمّا إذا استعملتَ اسمه «كصهْ» و «أحْ» و «بسملة»... فإنَّ العبارةَ أدّت معنىً محدّدًا فُهِمَ من خلال اللّفظةِ نفسِها، وأمّا إذا استعملت فعلًا مثل: بسملَ/ حمدلَ/ فإنّ هذه المفردات على اختلافها وتنوّع تصنيفها قد أدّت معنىً مقصودًا يَستشفّ منه المتلقّي فهمًا معيّنًا باللُّغة وفقَ انتظامٍ لغويٍّ داخلَ الجملةِ نفسِها أو داخل الكلامِ المنطوقِ نفسِه. ولا يمكنُ التكلّمُ عن جملةٍ إلّا إذا كانت تامّة الدّلالة والمعنى سواء كانت نواة أو بسيطة أو مركّبة، فالتركيبُ اللّغويُّ لا يمكنُ أن يكونَ جملةً إلّا إذا أدّى معنًى تامًّا وإن كان حرفًا كفعل اللّفيف المفروق من مثل: عِ / فِ / رِ وغير ذلك، ولا يمكنُ الحكمُ على الجملةِ أو تصنيفِ أي تركيب إلّا إذا أدّى معنًى تامًّا.

2. انتظام التراكيب:

التركيب الجمليّ هو بناءٌ لغويٌّ، وممّا لا شكّ أنَّ في التركيب دلالةٌ بنائيّةٌ تحتاجُ إلى وعيٍ ونمطيّة خاصّة بها إلّا أنَّ وصفَ التركيب بالانتظام يمنحُنا وعيًا كاملًا بأنّ اللُّغةَ باعتبارِها أصواتٌ أو مجموعةُ كلماتٍ لا يمكنُ أنْ تأخذَ مفهومَ البيان أو الفصاحةِ إلّا إذا كانَ التركيبُ اللَّفظيّ منتظمًا أي تحكمه علاقة إسناديّة (المسند والمسند إليه) وفقَ مقتضيات منطقيّة تحكمُها تجلّيات الوضع العلائقي في ارتباطِ الفعل بالعديد من الدّلالاتِ الوظيفيّة، وهذا ما نستشفُّه من خلال تطابقِ الفعل بالزّمان والحدث والمكان من جهةٍ، وتوازي مستويات اللُّغة في الإبلاغ من جهةٍ أخرى.

ولا يقتصرُ هذا الأمر في التبليغ والفهم على كمِّ المفردات، بل يتقيّد بمفهوم أداء المعنى في إطار التواصل اللُّغوي؛ إذ لا يحينُ الفعلُ دومًا على حدثٍ لأنّ هناك أفعالًا مساعدة وظيفتها البنية الزمنية، وأفعالٌ تقدّم الحدثَ من جانبِ تكوينِه الزّمني الدّاخلي، وأفعالٌ وجيهة تعكُسُ منظورات المتكلّم من حيثُ الضّرورة أو الإمكان أو الاستطاعة، وبذلك تكون الكلمةُ واضحةً في باب استعمالها رغمَ ما يطرحُه الجذرُ من أبعادٍ وخصوصيّاتٍ مختلفة كما هو الحال في التقابل التصريفي بين الفعل الماضي والفعل المضارع وفعل الأمر، وما يصيب هيكل الفعل من تغيُّر في الحركاتِ والبنى إثرَ الانتقال من شكلٍ إلى آخر.

ويبقى حكم الدّلالةِ في استعمال الفعل المطلق الأساس لتحديد الجملة في جُلّ النّظريّات التي تقاربُ المعنى في اللُّغةِ وأشكالِه وانبنائِه لقدرته على إبراز السّياق الدّلاليّ ونسَقِه إذ يستندُ الفعلُ في الجملةِ حسب الإسناد إمّا في إطار تركيبي واضح تحكمُهُ العلاقةُ الإسناديّةُ المباشرة أو علاقة إسناديّة مؤوّلة (قابلة للتأويل).

فالعلاقةُ الإسناديّة هي محور إبراز قصديّة الجملة سواءٌ تعلّقَ الأمرُ بنوع الجملة (فعليّة/ اسميّة) أو ببيان انتظامها في سياقٍ كلاميٍّ يؤدي معنىً مغلقًا أو مفتوحًا.

إذن المقصود بالتراكيب هنا هو وضعُ الكلمة المناسبة في موضعها الصّحيح، فلا يمكن الكلامَ عن تركيبٍ منتظمٍ إلّا وفقَ آليّةٍ بيانيّةٍ دلاليّةٍ معلومةٍ تُراعي الفصاحةَ واللّيونة وقصد المعنى، فإذا اختلّت هذه العناصر لا يمكنُ إطلاقُ الحكمَ على انتظامٍ في التركيبِ، وأصبحت اللُّغة مجرّد وضع كلمات بجانب بعضها بعضٍ، والانتظامُ في التركيب هو بيانٌ لمواقع دلاليّة تتجاوزُ مفهومَ مواضع الكلمة، وبما أنّ الكلمةَ في حدِّ ذاتِها لا تنتظم إلّا وفقَ بنيةٍ حرفيّةٍ تعطي معنى، فإنّ التركيبَ الجمليّ في حدِّ ذاته هو تركيبٌ للمعنى قبل وضع المفردة، وبالتّالي يمكنُنا القول أنَّ انتظام التركيب هو صياغةٌ تراتبيّة، وبقدر ما ارتقت اللُّغةُ بقدرِ ما كان الانتظام متينًا ومنظّمًا ومبينًا، ولعلّ أسس هذا الانتظام هو واقعيّة الأداء اللُّغوي ورتبة الكلمات في الجملة وتركيب المقولات الوظيفيّة وانتظامها في البنية الشّجريّة ونظام المحلّات في الجملة، وقد طرحَ «تشومسكي» التركيب من زوايا عدّة منه: الاعتباطي كجمع اسمٍ إلى اسم دون تأدية المعنى وجمع اسم إلى اسمٍ آخر بمعنى عارضًا ذلك من خلال مشجّر الوظيفة الدّلالية للُّغة.

3. بناء المفهوم:

انطلاقًا من مفهوم المفردة للُّغةِ، ورغم أنّ المفهوم في حدِّ ذاته يتغيّر من حالٍ إلى حال، فإنَّ مسألةَ البناء اللُّغوي هي هندسةٌ معماريّةٌ للُّغة، وهي علمٌ في غايةِ الجدّة، نستطيعُ أن نستشفَّ منها قوّةَ اللُّغة ومتانتها وآلياتها في استمراريّتها بين اللُّغات، ومن ثَمَّ فإنَّ بناءَ المفهوم يمنحُنا قوّةً على إدراك الانتظام النّحوي في مسألةِ التراكيب الجمليّة الّتي نستندُ إليها في بلورة أو استنباط القاعدة النّحويّة التي يمكنُ الاعتماد عليها في بناءِ أسسٍ لغويّةٍ متكاملةٍ يُنظِّرُ لها علماءٌ أضافوا لمفهوم اللُّغة قواعدَ أسّست لعلمِ النّحوِ نفسِه. ولا يقتصرُ بناءُ المفهوم على نسقٍ محدّدٍ، وإنّما ينتظمُ بناء المفهوم في الرّموزِ

اللُّغويّةِ ودلالاتها وإشاراتها «حسب زيادة الكليّة الحرفيّة لتقويضِ المفاهيمِ القديمةِ وبناء مفاهيمٍ جديدة» (البيومي، إبراهيم (1998). بناء المفاهيم. دار الكتب والوفاء القوميّة. ص18).

ثانيًا: القاعدة النّحويّة:

1. القاعدة السّماعيّة أو (الاتّجاه السّماعي)

2. القاعدة النّسقيّة (قاعدة القياس)

3. المتواتر

إذا كان العربُ من الأساسِ اصطلحوا على سياقٍ كلاميٍّ تربطُهُ منظومة كلاميّة ذات معانٍ واضحةٍ، فإنَّ القاعدة النّحويّة جاءت متأخّرة عن هذا الفهم، وبالتّالي فتقعيد اللُّغة لم يكن معروفًا لدى الأعراب، ولم يكن مستساغًا بينهم «مالي ومال النّحوِ» –كما ذكرت سابقًا– ومع مجيء الإسلام بدأ التفكير في النّحو كعلم، وبدأت الآراء النّحويّة تأخذُ طريقَها إلى مدارسَ تؤيّدُ هذا الرّأي أو ذاك، ثُمَّ ما لبثت أن ازدادت وضوحًا وتشكلًا مع **الفراهيدي**[1] و**سيبويه**، وما قدّمته المدرستان البصريّة والكوفيّة اللّتان وضعتا بصمتيهما على كلِّ رأيٍ وترجيحاته وإملاءاته، وبالتّالي صار النّحوُ علمًا يساندُ علمَ التفسيرِ والقراءات.

إنّ الحكمَ عن تحديد القاعدة النّحويّة قد استنبطه العلماء من ثلاثة اتجاهات:

1. الاتّجاه السّماعي:

قد اهتمَّ به العلماءُ واعتبروه نسقًا عامًّا متعارفًا عليه في منطوقِ العرب، وقد قيسَ الانتظام النّحوي من خلال قاعدة السّماع والّتي وردَ فيها إجماعٌ لهذه التركيبة أو تلك، فقال إبن الأنباري: «واعلم أنّ النّقلَ هو الكلام العربي الفصيح المنقول، النّقل الصحيح عن حدّ القلّة إلى حدّ الكثرة» (إبن الأنباري، اللّمع. ص 18).

1 الخليل بن أحمد الفراهيدي، عربيّ الاصل، لغوي ومعجميّ ومؤسّس علم العروض، كان مولعًا بالدّرس والبحث... اهتمّ باللغة العربيّة من حيث علم الأصوات وعلم الصّرف والنّحو والدّلالة وغيرها، ولد في البصرة (170–100هـ ، 786–718م). ومن أشهر مؤلّفاته: كتاب «العين»، معاني الحروف، جملة آلات العرب...

وعلى هذا يخرجُ ما جاء من كلامِ غير العرب من المولّدين وغيرهم، وما جاء شاذًّا، فالسّماعُ يُقالُ له أيضًا النَّقل. وقد فصّل السيوطي السّماعَ بقولهِ: «ما ثبتَ في كلامِ مَنْ يوثقُ بفصاحتهِ؛ فشملَ كلامَ الله تعالى وهو القرآن الكريم، وكلام نبيّه (ص)، وكلام العرب قبل بعثته، وفي زمنه وبعده، إلى أن فسَدت الألسنة بكثرة المولّدين نَظمًا وشعرًا عن مسلمٍ أو كافرٍ».

فالنّصّ المسموع عُدَّ المصدر الرّئيس الّذي انطلق منه علماء النّحو في عمليّة التّأصيل، إذ إنّ السّائدَ المسموع من كلام العرب يمثّلُ النّصّ الأصيل الخالص، أي ذلك الّذي قيلَ: بلغةٍ قحّةٍ لم تقاربها عجمةٌ، بل هي لغة على السجيّة» (الفراهيدي، الخليل بن أحمد. كتاب العين. ج1 ص18).

وأمام هذا التعريف والحدود الّتي وضعت في السّماع يحملُ الأصول النّحوي على تقديس اللُّغة تقديسُهُ للنّصّ القرآني كونُه نزل بلسانٍ عربيٍّ مبين.

فالمسموع من كلام العرب لا يمثل النّصّ الأصيل الخالص فحسب، وإنّما يُمثّلُ النّصّ الكامل، وقد قالَ ابن جنّي في ذلك: «واعلم أنّك إذا أدّاك القياسُ إلى شيءٍ مملّ، ثمَّ سمعتَ العربَ قد نطقتْ فيه بشيءٍ آخر على قياسِ غيره، فدعْ ما كنتَ فيهِ إلى ما هم فيه» (ابن جنّي. الخصائص. ص 28).

2. قاعدة القياس:

بدأ القياس مبكّرًا في منظومة تقعيد اللُّغة العربيّة، ذلك أنّ النحويين قد استندوا في مصنّف آرائهم اللُّغويّة إلى القياس، جريًا على ما ذهب فيه الفقهاء.

وقد استثمر العلماء القياس في نظامي الصّرف والنّحو من خلال الصّيغ المجرّدة بمعناها المركزي المشترك، واشتقاقاتها، «ونظرًا إلى ما تتمتّعُ به العربيّة من الصّيغ الّتي تزيد على الألف، وهي صيغ ليس لها أهميّة إلّا إذا أُتيحَ لنا أن نستخرجَ منها ما نحتاجُه من كلماتٍ لصورةٍ قياسيّة» (عبد العزيز، (1995)، ص45).

والحقيقة أنّ القياس هو إلحاقُ اللّفظِ بنظيره المسموع والمماثل، ولقد استعمله النحويون في كثيرٍ من الأحكام وخصوصًا في أبنيةِ المصادر والجموع وتصريف الأفعال والصّيغ الصّرفيّة.

قياس التمثيل

وإذا كان العلماءُ قد اهتمّوا بالقياس، فإنّهم جعلوا قياسَ التمثيل إلحاق نوع من الكلم من نوعٍ آخر لحكمٍ، ولا يمكنُ أن يكونَ صحيحًا إلّا إذا استندَ إلى السّماع، فعندما يتمُّ الاستدلالُ به على تقرير حكمٍ من أحكامِ اللَّفظ متى كان وجهُ الشّبه بينَ الأصلِ والفرعِ واضحًا.

قياس الشّبه

أمّا قياس الشّبه، فيتعلّق بحمل الفرع على الأصل، وهو نوعٌ لا تراعى فيه العلّة، نحو: إعراب المضارع لشبهه لاسم الفاعل، وإعراب الاسم لإزالة اللُّبس، فهو يأتي بالكلام بأوجه متعدّدة المعاني لا يميّز بينها إلّا الإعراب.

قياس العلّة

أمّا قياسُ العلّة، والمتمثّلُ في حملِ نائب الفاعل على الفاعل بعلّةِ الإسناد، وهنا يتّضحُ القصدُ من هذه التسمية لوجود علّة بين الأصلِ والفرع.

قياس الطّرد

أمّا قياس الطّرد فتنتفي فيه المناسبة في العلّة، وليس بحجّة لأنّه يفقد غلبة الظنّ، وهذا ما جعلَ بعض النحويين لا يحتجون به.

قياس إلغاء الفرق

وأمّا قياس إلغاء الفرق فيتساوى فيه الفرع مع الأصل، نحو: قياس الظّرف على المجرور.

3 . المتواتر:

المتواتر على قبيلةٍ بعينها: درجَ العرب على التمايز في استعمال بعض السياقات اللّغويّة في كلامهم حسب القبائل والعشائر، ولم يهمل المهتمّون في النّحوِ منطوق هؤلاء، بل احتفظوا به وجعلوه من القواعد الّتي يُحتجُّ بها في تفسير اللّغة وإيضاح معانيها.

ثالثًا: الشّاذّ المحفوظ في اللُّغة:

إذا كان الشّاذّ في اللُّغة هو المنفرد، وقيل في الحديث الشّاذّ: «هو ما رواه المقبول مخالفًا لما هو أولى منه، وهو الحافظ حديثًا يخالفُ رواية مَنْ هو أحفظ منه، أو يخالفُ روّاة أكثر منه عددًا».

وقد أورد محمّد حسن عبد الغفّار في شرح البيقونيّة فرقًا بين الشّاذ والمنكر والمحفوظ والمعروف، وإذا كان الشّاذّ مخالفة الثّقة بالثّقات بعكس المحفوظ الّذي هو رواية الثّقات أنفسهم، فإنّ الشّاذ المحفوظ الّذي اعتمد في النّحو هو ما ورد على قلّة من العرب، أي أنّ جماعة النّحويين تتبّعوا فواصل اللُّغة في علم النّحو والصّرف، بجميع تفاصيلها، ولم يستثنوا منها ما شذّ من قواعدها، فدوّنوا ذلك وحفظوه في كتبهم، وأوجدوا له مبرّرات استعماله، كقولِ بعضهم: «مكرهٌ أخاك لا بطل».

ووصلَ بهم الأمرُ إلى إيجادِ مخرجٍ إعرابيٍّ، فوردت أخاك: فاعل مرفوع على لغة مَن يرفعون الأسماء الستّة بالألف، وهي شاذّة لكنّها حُفظت في اللُّغة، وهذا ما نراهُ عند قطرب، وقد أورد قطرب الكثير من سياقات الشّاذّ في اللُّغة، والّتي نرى آثارَها عند الكوفيينَ وخلافاتهم المتفاوتة مع البصريين.

أوّلًا: النّحو ضرورةٌ اقتضتها اللُّغة

يحقُّ للسائل أن يسألَ: هل النّحو علمٌ، وما هي مقتضيات هذا العلم، أم هو ضرورةٌ اقتضتها اللُّغة؟

النّحو:

إذا كانت المعاجم العربيّة قد أوردت النّحو بمعنى القصد والاتجاه أو الإفصاحُ، أو هو البحثُ في أصولِ تكوين الجملة وقواعدِها، فإنّ إطلاق كلمة علميّة على النّحوِ تحملُ في حدِّ ذاتِها المؤشّرَ المنهجيّ والنّظريّ التجريدي؛ لأنّه أصبحَ بمثابةِ تخصّصٍ في علومِ اللُّغةِ مرتبطًا بغيرهِ من العلوم الأخرى، وعليه:

« تقاسُ القاعدةُ العلميّةُ أو القصد منها في إطار ما يُعرفُ بالقاعدةِ اللُّغويّةِ» (عتيق، عبد العزيز(2020). علم الصّرف والنّحو. ص153)، وهي الّتي انتظمت في السّياق النّحوي الذي تمَّ تقسيمُ الكلامِ على أساسِه.

وإذا كان رواةُ اللُّغة قد جمعوها في متون المعاجم، ولم تكن كذلك في درجةٍ واحدةٍ من سلامة اللُّغةِ رغم أنّهم كانوا يتحرّون اللّفظ، ويفضّلون بعضَ القبائل على بعضٍ آخر، ولا يأخذون اللُّغةَ إلّا عمّن خلصت عروبتهم، وسَلُمَ لسانُهم من العجمةِ والشّوائبِ والانحراف... ».

فهم لم يأخذوا اللُّغةَ عن أهل المُضَر أو الحضَر قطُّ، وذلك لفسادِ لغتِهم، وتسرُّب الدّخيل إليها عن طريق مخالطتهم بغير العرب، ولم يأخذوا لغة حِمْيَر لكونِها لغةً قائمةً بذاتِها مخالفةً للغة مُضَر لكثرة ما دخلها من لغات الحبشة واليهود والفرس، بسبب الاختلاط بأهلها، ولم يأخذوا عن قبائل لُخم وجذام وقضاعة وغسّان لسكناهم التخومَ المجاورة لمِصْر والشّام وفارس والهند» (عتيق، عبد العزيز. المرجع نفسه. ص-10 11).

وبهذا انتظمت المادة الأوّليّة والمنهج والآليات في أخذ اللُّغة ووضعِ قواعد لها لكي تكون مؤسّسة علميّة خاضعة للقياسي والتجريدي والتصريفي والإقرائي والتقعيد.

أ. نحو الضّرورة:

إذا كان العربُ الأوائل قد تعرّفوا اللُّغة دون أن تكون لهم قواعد مكتوبة يتخذونها منهجًا في حديثهم، فإنّ سليقتَهم لن تخنهم في معرفة الصّحيح من تعبيرها، والأفصح ثمَّ الأبلغ، ولعلّ نزول الوحي كان خيرَ دليلٍ على ذلك، فالقرآنُ الكريم نزل دون تنقيط ولا إعجامٍ ولا تحريك ومع ذلك قرأه العربُ سليمًا من الأخطاء، وخاليًا من اللّحنِ وقريبًا من منطقِهم، وقرأهُ العرب من لبّ قريحتهم اللُّغويّة، فكان إذا أخطأ أحدُهم يُدركون الخطأ منَ السّماع، وهذا ما دلّت عليه المرويّات في أكثرِ من موقعٍ، ومن ذلك أن البدو (العرب الأقحاح) يصحّحون للقرّاء إذا لحنوا كما في قوله تعالى: ﴿إنّما يخشى اللّه من عباده العلماءُ﴾(القرآن الكريم: [فاطر؛ 28]، فكلمة «العلماءُ» هنا هي الفاعل والقصد أنّ العلماء هم مَن يخشون الله تعالى، وكذلك في قوله تعالى للعقاب: والله عزيزٌ رحيم. وما إن سمع العربي هذه الآية حتّى استنكرَ القول وطلبَ إلى القارئ أن يعيدَ فقال:»إنَّ اللهَ عزيزٌ عظيمٌ»، فوقف العربيُّ وقالَ له: «الآن أصبتَ»، والمسألةُ هنا أنّ قريحة العربيّ كانت جُزءًا أساسيًّا في التمييز بينَ السّياقات اللُّغويّة، ومنطق اللُّغة ودلالاتها البيانيّة.

أمّا بلاغة اللُّغة فتتعلّق بتلك التركيبة ومواضع الكلم، ومدى إصابة المعنى بشكل أبلغ وأوفى للقصد. وأمّا منطق اللُّغة فيتعلّق بما اختزلته العرب من مفردات اللُّغة نفسِها وتمييزه لمترادفاتها حتّى وصل به الأمر أن يكون للشيء الواحد مسمّيات عدّة، فلا نستطيعُ أن نطلقَها على شيءٍ واحدٍ في وضعيّة واحدة، والّذي يقرأ فقهَ اللُّغة يرى أنّ أسماءَ السّيف مثلًا تتجاوزُ السّبعينَ اسمًا فمنها المهنّد (المصنّع في الهند) وذو الفِقار (صاحب الفقرتين/المصنوع من الفقرتين) ومنها البتّار (الحادّ ذو الذئابة) وقِس على ذلك من الأسماء الأخرى.

وأمّا دلالتُها البيانيّة فتتعلّقُ بالتركيبة اللُّغويّة، ذلك أنّ أوجه التأويل في اللُّغة تتجاوز المعنى السّطحي إلى المعنى العميق الّذي ينمّ عن وعي خاصٍّ باللُّغة في تلك الحِقبة؛ إذ أنّ العربَ كلّما كانت فصاحتهم أنقى ولغتهُم أسلم، واقتدارهم على تمييز الغثّ (الخليط) من الثّمين، هو ديدنُ (مقصد) تلك القبائل، وهم بذلك يتفاخرون بلسانهم وفصاحتهم وبيانهم على مَن سواهم، وكما رأى الجاحظ ذلك.

لكن مع مجيء الإسلام، ودخول النّاس في دين اللّه أفواجًا تسرّب اللّحنُ إلى اللُّغة، وكما هو الحال بالنّسبة إلى القرآن الكريم، والخوف عليه من الضّياع بعد معركة مسيلمى الكذّاب، والّتي استشهد فيها علماء كُثُر، ليكون التدوين القرآني قرارًا صائبًا على مستوى الخلفاء، فإنّ التفكيرَ في النّحو كان تفكير الضّرورة خوفًا على ضياع اللُّغة كما رُوي عن أبي الأسود الدّؤلي حين جاء إلى الإمام علي، وقالَ له: ضاعت لُغةُ العربِ يا إمام، وحكى حادثةَ ابنته الّتي أخطأت في اللُّغةِ (جاءت ابنةُ أبو الأسود الدّؤلي في ليلةٍ قمراء صافية تقولُ لأبيها: ما أجملُ السّماءَ، فأجابها: نجومُها، فردّت عليه: ما أردتُ أن أسألَ عن شيءٍ جميلٍ فيها، ولكنّي أردتُ التعجّبَمن صفاء السّماء، فردَّ عليها قائلًا: إذا أردتِ أن تتعجّبي فافتحي فاكِ وقولي: ما أجملَ السّماءَ!) فتشكيلُ حرفٍ واحدٍ مثل هذا يجعل معنى الجملة يتغيّر...

لذا فما كان من الإمام علي إلّا أن قال: اِمحُ هذا النّحو، فالكلامُ ثلاثةٌ: اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ. ثمّ فسّر ذلك تفسيرًا مفصّلًا. وهذا ما أسميته بنحوِ الضّرورة أو الضّرورة الّتي اقتضتها تلك المرحلة خوفًا من تفشّي اللّحن، وعدم وجود قاعدة تضبط فصاحة اللُّغة. فبذلك وضعت القواعد الأساسيّة لعلم النّحو...

أمّا اقتضاء اللّغة فقد نتج عن وعيٍ بالنّصّ القرآني الّذي يقولُ الله عزّ وجلّ فيه: ﴿إنا نحن نزّلنا الذّكرَ وإنّا له لحافظون﴾ (القرآن الكريم: [الحجر؛9])

ولا يتوقّفُ الأمرُ عند هذه الآية بل يتعدّاه إلى نصٍّ آخر بيّن فيه الله عزّ وجلّ هذا التنزيل بقوله: ﴿إنّا أنزلناه بلسانٍ عربيٍّ مبين﴾ (القرآن الكريم: [الشّعراء؛ 195])

فالجملة أو الآية الكريمة وردت تأكيديّة، وتدرّجت في ذلك وفق تحديد لغوي كلّ بنية تبيّن ما سبقَها بمستوى أرفع وأعلى. فقد وردت الصّفةُ «مبين» أي بائن لتستوي فيه الفصاحة والبلاغة والإبانة فتتجاوز سطحيّة اللّفظ، وتؤدّي دلالات لا تتوقّف عند حدّها الظّاهر، بذلك يكون الكلام بائنًا لا لبسَ فيه.

والمسألة هنا تعتمدُ على الوضع الكلامي الّذي يقتضيه التعبير وفق مستوى معيّن مبين، بليغ، فصيح، سهل...

ثانيًا: النّحو بين سماع المنطوق وتدوين القاعدة

أ. النّحو في سماع المنطوق

توطئة

تتّسع دائرة سماع المنطوق إلى ثلاثة مصادر مهمّة ورئيسة أوّلها: القرآن الكريم فقد كان يحفظ في صدور الرّجال؛ أمَّا المصدر الثاني فيتعلّقُ بالشّعر العربي، وما حفظه العربُ من أشعارهم وتداولوه في منتدياتهم وعرضوه في أسواقهم، وأمّا المصدر الثّالث الّذي استحوذ على المنطوق العربي فيتعلّق بالحكمة والنّوادر والأمثال، وكلّ هذه المدوّنات شكّلت مادّة مهمّة لانطلاق النّحو كعلم تؤطّره قواعد اللُّغة، وينهض بمرتكزاتها البيانيّة والبلاغيّة، وقد قيل عن النّحو في بدايته أنّه: الإعراب أي الإبانة لمعنى السّياقات اللُّغويّة، وفهم الفاعل من المفعول وأزمنة الفعل ودلالاته وعوامل الحرف ومسبّباته...

أوّلًا: بالعودةِ إلى القرآن الكريم الّذي يُعدُّ كلامه تقعيد الأساس للنّحو العربي.

فإنّ إحكامه كتنزيلٍ، وبلاغتُهُ كلغةٍ، وبيانُه كمعنى أضفى بظلاله على منطوق العربِ، وجمع بين اللُّغةِ الفصحى (لغة قريش)، ولغات القبائل الأخرى حتّى قيل عنه أنّه الكتابُ الكاملُ، وكلّ العرب وجدت ضالّتها في هذا الكتاب لتتبنّى لغته سواء اختلفت سياسيًّا أو

اجتمعت، ولعلّ كلامَ الوليد بن المُغِيْرَة، الّذي ناصر الإسلام والرّسول العداءَ التّامّ خيرُ دليلٍ على ما نقوله إذ أنّه قال لمّا سمع القرآن: «إنّ له لحلاوة، وإنّ عليه لطلاوة، وإنّه لمثمرٍ أعلاهُ، مغدِق أسفله، وإنّه ليحطم ما تحته، وإنّه ليعلو وما يعلى عليه».

وهذا دليل على أنّ الذوق العربي المشهور بالبلاغة أظهرَ الإعجاب الفائق بمسألة البلاغة القرآنيّة نفسها. المعاني التي وردت في هذا النّصّ، وبالتالي فإنّ التقييم (حلاوة، وطلاوة، ومغدق...) هذه تقييمات ذوقيّة جماليّة ترتكزُ على معيار البيان والبلاغة في الآن نفسِه، ونستشفُّ من هذا التقييم أيضًا معياريّة اللُّغةِ في انتظام الكلام ومعياريّة البناء في ترك الأثر في نفس هذا العربي الّذي غالبًا ما اعتبرَ لغته هي الأرقى بين لغات الأمم الأخرى كالفرس، واليونان، والهنود. والقرآن نفسه جاءَ بصفة الإعجاز اللُّغوي الّذي تجلّى بقوله تعالى:

﴿قل فأتوا بسورةٍ مثله وادعوا من استطعتم من دون الله إن كنتم صادقين﴾ (القرآن الكريم: [يونس؛38])

والمثليّة هنا هي مثليّة بنائيّة محكمة لا يمكنُ لأهلِ البلاغة آنذاك أن يأتوا بمثلها لا من قبلُ ولا من بعدُ.

ثانيًا: أمّا الشّعر العربي فيعدُّ المرجعيّة الأساس في بلورة اللُّغة والارتقاء بها على صعيد البناء الخيالي للصّورة الفنيّة عند الشّعراء، وبما أنّ الارتقاء يُحتّمُ منوالًا محكمًا فإنّ المعلّقات كانت هي الأنموذج الّذي يجب على الشّعراء – ومَن سار في دربهم – أن يقتدوا به في منطوقهم الشّعري، وخصوصًا أنّ العربي آنذاك لم يحتجْ إلى قاعدة لتمييز الفاعل والمفعول، ولا تمييز الاسم من الفعل ولا الجوازم من النّواصب ولا التعجُّب من الاستفهام، إنّما كانت لغته تأتي بالسّليقة عفوَ الخاطر، ومن ثمّ كان شعرُه شعرَ خاطر صافيةٍ بلغةٍ راقية. ولعلَّ ما كتبه النّقاد في أن يكون من الشّعرِ الجاهليّ أحسن ما قيل عند العرب كقول امرؤ القيس في معلّقته:

مكرٍّ مفرٍّ مقبلٍ مدبرٍ معًا

كجلمودِ صخرٍ حطّهُ السّيلُ من علِ (امرؤ القيس، الديوان، ص27)

إذ لا يكون الشّعرُ شعرًا حسب العرب إلّا إذا كان محكمًا مقفّى موزونًا مصاغًا وفق

بيانٍ وبلاغة تجعله جديرًا بأن يُكتبَ بماء الذّهب ويُعلّق بأستار الكعبة، ولا يُمكن للشّاعر أن يكونَ شاعرًا إلّا إذا تجاوز امتحانَ العرضِ في أسواقِ الشّعرِ مثل: سوق المربِد، وسوق عكاظ، ومواسم الحج...

كما أنّه لا يمكن أن يكون شعرًا إلّا إذا صوّر بيئةَ العربِ ووسائلَهم وأيّامهم وعواطفهم وعلاقاتِهم، بذلك تجدُ القصيدة الواحدة قد جمعت أكثرَ من فنٍّ كالوقوفِ على الأطلال ثمّ مناداة الحبيبة ثمَّ إبراز البطولة والتفاخر بالانتماء أو طرح موضوعٍ متعلّقٍ بذات الشّاعر.

وهنا صارت المعلّقات مستندات لغويّة يرجعُ إليها علماء اللُّغة ليقعِّدوا اللُّغة وفقَ مقياس النَّظْمِ الشّعري.

ثالثًا: أمّا الحكمة والأمثال والنّوادر فقد أرخت/ أسدلت الكلام كمرجعيّة لغويّة استفاد منها اللّغويون، كما استفاد منها المجتمع العربي؛ لأنَّها كانت تتخلّل الخطب الّتي يلقيها زعماء القبائل أو القساوسة وسط التجمُّعات أثناء المواسم الّتي تجتمع فيها القبائل. وهنا يُشترط في النّصّ المُلقى أن يكونَ نصًّا محكمًا وبليغًا بغايةِ التّأثير في السّامع وعدم التّأويل والاحتمال الكلامي، ومن ثمّ كان الكلام الّذي يُقال في هذه المناسبات ذا صدقيّة من حيث الصحّة والصّواب، ولعلّ الأمثال الّتي انتشرت في الجاهليّة كانت محلّ استشهادٍ لعلماء اللُّغةِ في تطويعِ القاعدةِ والقياسِ عليه للاستدلال به لكسب شرعيّة القاعدة النّحويّة.

وبهذا تكون هذه المصادر موادّ أساسيّة لبناء المنظومة القواعديّة في اللُّغة وهي الّتي كانت الوثيقة المرجعيّة لتحصين اللُّغة من الانحراف وخصوصًا بعدما اتّسعت الدّولة الإسلاميّة ودخل أقوامٌ مختلفون، فكانت الحاجة إلى مرجعيّة تؤطّر لسانهم وتحفظ اللُّغة نفسَها من الضّياع في الأقطار المفتوحة حديثًا.

وإذا كان هذا الأمرُ تعدّدت فيه أسباب علم النّحو، فإنّ البناء لم يكتفِ بما هو شائعٌ ومتعارفٌ، بل قال أيضًا ما شذَّ عن القاعدة العامّة سواء تلك المأخوذة من القرآن الكريم أو من الشّعر العربي، لذلك كان ما يسمّى بالشاذّ المحفوظ هو أيضًا له مكانٌ يمكنُ النّفاذُ منه باعتبار أنَّ مسألةَ اللُّغة هي تجاوز واغتناءٌ بما تداولتهُ القبائل العربيّة جمعاء،

وهو مؤشّر دلالي لاتّفاق المدارس النّحويّة الّتي تكلّمت عنها سابقًا.

تدوين القاعدة

أمام هذا العرض اكتملت الرُّؤية في تدوين القاعدة، سواء كانت قاعدة إجماع أو قاعدة ندرة لما شذّ من كلام العرب، وبهذا أصبح أمامنا نحوين: واحدٌ متعلّقٌ بما أجمع عليه العرب في منطوقهم، والآخر بما نُدرَ في استعمالاتهم، ولهذا خصّ اللّغويون بعض مسائل الإعراب بخاصّة القبيلة، ففي إعراب الأسماء الستّة منَ القبائل مَن ترفع بالألف، فتقول: جاءَ أخاك وأباكَ وحماك، في حين أنّ جمهور المتكلّم تقول بنصبها، وانّ علامة الرّفع فيها هي الواو. وهكذا هو الحالُ في مسائلَ أخرى، ليسَ موضوعي عرضُها والبحث فيها.

لقد أضفى تدوين القاعدة مساحةً أخرى على اللُّغة، وهي لغة الشّاذّ الّذي يُقاسُ عليه، وقد تندّرَ الكثيرُ منَ العرب بلغةٍ مختلفةٍ على ما يُسمّى بلغةِ: «أكلوني البراغيث»، وهذه اللُّغةُ خالفت القاعدة في أكثر من مستوى لغوي.

فالفعلُ أكلوني لا يمكنه أن يستعمل في القواعد الأساسيّة، لكنّها انطرحت كقاعدة شاذّة، واحتوت كلُّ من يتكلّم في هذه اللُّغة قياسًا، لذلك يُقال لهؤلاء المتكلّمين إنّهم يتكلّمون بلغةِ « أكلوني البراغيث». (وهي لغة شاذّة، ومسموعة في كثيرٍ من اللّهجات العربيّة المعاصرة، وسمّيت بذلك لأنّ **سيبويه** سمع بعض العرب من يقول: «أكلوني البراغيث» فأسماها بها، وفي هذا المثال شذوذ ثانٍ وهو أنّ البراغيث لا تعقل، وكان الأفصح قول أكلتني البراغيث، فصيغة المؤنّث تستخدم لما لا يعقل).

الخاتمة

نستنتجُ أنّ تدوين القاعدة قد مرّ بمرحلتين اثنتين: مرحلة تُراعي الضّوابط الصّرفيّة والنّحويّة لمنطوق اللُّغةِ، وهي مرحلة انطلاق اللغة كعلمٍ ذات قواعد لغويّة معروفة يُقاسُ عليها، ومرتكزات بيانيّة وبلاغيّة وغيرها...

ومرحلة ثانية تنطلق ممّا انتشر كهجينٍ لغويٍّ عند بعض الفئاتِ، وهكذا تعدّدت مصادر اللُّغة بتنوّعاتٍ أثّرت/ أغنت اللُّغة مرّةً، ومنحت الإطار الفنّيّ للُّغة المنطوقة مرّةً أخرى. ويمكننا القولَ: إنّ اللّغةَ العربيّةَ قد شهدت في علمِ نحوها مسارين: مسارٌ ارتكزَ

على كثرةِ الاستعمالات المتداولةِ عندَ القبائلَ العربيّةِ والمتّفق عليها وهي مساراتٌ أسّست لعلمِ النّحوِ في البصرةِ خاصّةً، وقد تجاوز هذا المسار إلى مدارسَ أخرى، إلّا أنّ بعضَ المدارس قد وسّعت في مساحةِ اللُّغةِ وأخذِها، فأخذت اللُّغةَ المقاسةَ على كلامِ غيرِها، واللُّغةَ غير المقاسةِ على ذلك، ومن هنا يمكننا القول إنَّ القاعدةَ النّحويّةَ الّتي وُضعت للنّحوِ قد ارتبطت مرّةً بالانتظامِ اللُّغويّ، ومرّةً بالشّاذّ الّذي يُحفظُ ولا يُقاسُ عليه.

قائمة المصادر والمراجع:

1. . البيومي، ابراهيم (1998)، بناء المفاهيم، دار الكتب والوفاء القوميّة، ص18.
2. . ابن الأنباري، اللمع، ص 18.
3. . الفراهيدي، الخليل بن أحمد، كتاب العين، ج1 ص18.
4. . ابن جنّي، الخصائص، ص 28.
5. . عبد العزيز، حسن(1995)، ص45.
6. . عتيق، عبد العزيز(02020)، علم الصّرف والنّحو، ص 153.
7. . عتيق، عبد العزيز، المرجع نفسه، ص11-10.
8. . امرؤ القيس، الديوان: ص27.

.1 -Al-Bayoumi, Ibrahim (1998), Concepts of Building , National Book and Dar Al-Wafa, p.18

2. -Ibn al-Nabari, al-Lama p.18

3. -Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed, Kitab Al-Ayn, vol. 1,p.18

4. -Ibn Jinni, Al-Khasasis, p.28

5. -Abdel Aziz, Hassan (1995) p.54

6. -Atiq, Abdul Aziz (2020), Morphology and grammar, p.153

7. -Atiq, Abdul Aziz, Ibid.,p10_11

8. -Imru' Al-Qais Al-Diwan : p. 27